الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

07 **أكتوبر** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

الرياض ومكة تتصدران قضايا العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 20 محرم 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1057896

الرياض ومكة تتصدران قضايا العنف ضد الأطفال
https://wtn.sa/a/1057896

سيدات امتنعن عن المطالبة بحقوقهن لهذا السبب

هيئة حقوق الإنسان: حرمان المرأة من الإرث جريمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 محرم 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2043868

تصدت هيئة حقوق الإنسان أخيراً لحالات تعرضت فيها نساء إلى عدم إنصاف من ذويهن ما دعاهن إلى الامتناع عن المطالبة بحقوقهن في الإرث بسبب خشيتهن من تأثر علاقاتهن الاجتماعية بأسرهن أو لضعف وعيهن بحقوقهن التي كفلتها الأنظمة. وأوضحت الهيئة أنها تتابع حرمان بعض النساء من الإرث، وهي حالة تعد من القضايا المتصلة بالعنف ضد المرأة. وأوضحت عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتورة آمال الهبدان، أن حرمان المرأة من حقها في الإرث جريمة تتصدى لها الأنظمة في المملكة وعلى رأسها القضاء، مؤكدة أن الهيئة تنسق حالياً مع الجهات المختصة لتتبع مثل هذه القضايا، بشكل أعمق وإحاطتها من كافة جوانبها، والتأكد من إتاحة وسائل الانصاف أمام المتضررات بما يضمن توفير المساندة اللازمة لهن في الحصول على حقوقهن، ومتابعة أوضاعهن، مع ضمان توفير بيانات خاصة في هذه القضايا تدعم دراستها وتتتبعها لمعالجة جذورها من خلال الهيئة، علاوةً على تكثيف جهود التوعية لدى المجتمع بخطورة مثل هذه الممارسات وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على المرأة وأسرتها والمجتمع المحيط بها.

وأكدت الهبدان أن الهيئة تشجع كل من يقع عليها ضرر على التقدم للجهات ذات العلاقة لتقديم شكوى، وأكدت أن حقوق الإنسان تستقبل الشكاوى من المتضررات أو ممن وقف على قضايا من هذا النوع عبر قنوات التواصل الإلكترونية أو الهاتفية أو عبر الحضور لأحد مقرّاتها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

نشر أفكار التمييز العنصري والكراهية جرائم يعاقب عليها القانون

السعودية: حقوق المرأة تصدرت مجالات الإصلاحات والتطورات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 محرم 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1846293

قالت المملكة إن مجال حقوق المرأة والنهوض بها يعد من أكثر المجالات نصيباً من الإصلاحات والتطورات ويؤكد ذلك كمية ونوعية التدابير المتخذة في هذا السياق، ونتائجها، وأن من أبرز تلك الإصلاحات والتطورات هي تعديل عدد من القوانين بهدف تعزيز حقوق المرأة في شتى المجالات بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة.

وأفاد عضو وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السكرتير ثاني محمد خشعان، في كلمة المملكة التي ألقاها خلال المناقشة العامة لأعمال اللجنة المعنية بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية (الثالثة) خلال الدورة الـ75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن وفد المملكة يضم صوته للبيان الذي ألقاه وفد غويانا نيابة عن مجموعة 77 والصين.

وأشار إلى أنه تم تمكين المرأة من الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص وتقلّدت مناصب مهمة كنائب وزير وسفيرة، ومدير جامعة، ورئيس لمجالس إدارة عدد من الشركات، كما ازدادت مشاركة النساء في المجالات القانونية كالمرافعة في المحاكم والعمل في النيابة العامة.

وأبان أنه تم إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة في سوق العمل في جميع مناطق المملكة، ومن ذلك برنامج "قرّة" لدعم خدمة ضيافة أطفال المرأة العاملة، وبرنامج "وصول" لدعم نقل المرأة العاملة، وبرنامج "العمل الحر" و"العمل عن بعد" الذي يوسع دائرة الفرص لزيادة دخل المرأة وتمكينها اقتصادياً وبرنامج "حماية الأجور" لتأمين بيئة عمل آمنة في القطاع الخاص.

وقال محمد خشعان: تم كذلك إنشاء المنصة الوطنية للقيادات النسائية وإطلاق برامج تدريب القيادات النسائية وغيرها العديد من البرامج والمبادرات، كما تم إعادة تشكيل مجلس هيئة حقوق الإنسان في 2020 بتمثيل متساوٍ في عضويته بين الرجال والنساء.

وأضاف: كما صدرت حزمة من التعديلات على اللوائح والأنظمة التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل كان أبرزها التعديل على نظام التأمينات الاجتماعية لمساواة سن التقاعد بين النساء والرجال، والتعديل الذي أتاح للموظفة إجازة وضع بكامل الراتب مدتها (70) يوماً وغيرها من التعديلات. كما تم إصدار التنظيم الموحد لبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص ووضع ضوابط تشغيل العاملين والعاملات في كافة الأنشطة.

ولفت محمد خشعان، النظر إلى أن المملكة حققت تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل من خلال اتخاذ العديد من التدابير التي أسهمت في تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، ومن ذلك: صدور نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية الذي يمثل إطارًا نظاميًّا شاملاً لحماية من هم دون سن الثامنة عشرة من الإيذاء والإهمال، وتعميم وزارة العدل لنظام حماية الأطفال باعتماد سن أدنى للزواج وإحالة من يخالف ذلك للمحكمة المختصة.

وأردف: وبالنسبة للإطار المؤسسي، فقد تم إنشاء مجلس شؤون الأسرة، والذي شمل تنظيمه عدة لجان من بينها لجنة الطفولة، كما تم إنشاء خط مساندة الطفل، وهو خط هاتفي مجاني وموحد لمساندة ودعم الأطفال، إضافة إلى إنشاء مركز تلقي البلاغات المتعلقة بالإيذاء بما فيها إيذاء الأطفال الذي يشمل العنف البدني والنفسي والإهمال والاستغلال ونحو ذلك.

وشدد خشعان على أن وزارة الصحة السعودية حرصت ضمن الإجراءات التي اتخذتها خلال جائحة الكوفيد-19 على سلامة وصحة الطفل، مفيداً أن برنامج الأمان الأسري الوطني بوزارة الحرس الوطني والذي يُعنى بحماية الطفل قام من خلال خط مساندة الطفل بتقديم البرامج التوعوية المتعددة، ومشيراً إلى أن وزارة التعليم سعت منذ الأيام الأولى لتفشي

الجائحة إلى اتخاذ قرارات حاسمة وفق توجيهات القيادة تمثلت في تعليق الدراسة في جميع المراحل الدراسية وإيجاد البدائل المتعددة للتعليم عن بعد وتقديم الخيارات المتعددة للطلاب تمكنهم من متابعة تعليمهم وهم في منازلهم.

ومضى يقول: صدر نظام الأحداث الجديد متضمناً الأحكام والإجراءات اللازمة للتعامل مع الأحداث الجانحين وقضاياهم بما في ذلك إجراءات الإيقاف والقبض والتحقيق والمحاكمة بما يتلاءم مع أعمارهم ويحقق المصلحة في تقويم سلوكياتهم، وقد تضمن النظام أن إذا كانت الجريمة التي ارتكبها الحدث مما يعاقب عليها بالقتل فيكتفى بإيداعه في الدار مدة لا تتجاوز عشر سنوات، موضحاً أنه في مارس 2020 صدر الأمر الملكي الذي يقضي بإيقاف تنفيذ جميع الأحكام النهائية الصادرة بالقتل على الأشخاص الذين لم يتموا (18) سنة من عمرهم وقت ارتكابهم الجريمة، وشمولهم بتطبيق نظام الأحداث. وتابع عضو وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة خشعان القول: تضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية أن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة؛ وعلى هذا الأساس تتضافر أنظمة المملكة لإعمال مبدأ المساواة في التمتع بحقوق الإنسان، وحظر التمييز العنصري، مشيراً إلى أن المملكة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري**(CERD)** ، وبذلك تعتبر الاتفاقية جزءاً من القانون الوطني في المملكة.

وجدد التأكيد على أن نشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، والتحريض على التمييز العنصري تعتبر جرائم بموجب القانون في المملكة، حيث أن النظام الاساسي للحكم تضمن التزام وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يسيء إلى كرامة الانسان وحقوقه. كما تحظر أنظمة المملكة إنشاء المنظمات والنشاطات الدعائية ووسائل الإعلام التي تروج للتمييز العنصري.

وأوضح أن نشر الأفكار القائمة على التمييز العنصري وإثارة العنصرية والكراهية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي؛ جريمة يعاقب مرتكبها بحسب أنظمة المملكة، مؤكداً أن حكومة المملكة أولت ضمن الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة جائحة الكوفيد-19 العناية الكاملة للمواطن والمقيم على حدٍ سواء من خلال تقديم الرعاية الطبية المجانية والتي شملت حتى مخالفي أنظمة الإقامة دون معاقبتهم، حيث أطلقت وزارة الصحة السعودية بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أكثر من 2 مليار رسالة نصية توعوية موجهة للمواطنين والمقيمين بلغاتٍ عدّة بلغت 24 لغة خلال الحملات التوعوية المتزامنة مع تفشي الفيروس.

واختتم خشعان كلمة المملكة بالقول: إن المملكة العربية السعودية ستعمل دائما بالشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لحاضر جميل ومستقبل مشرق للأجيال القادمة، يتمتع فيه الجميع بفرص متكافئة، مع الحرص على ألا يترك أحد متخلفاً عن الركب.

فيصل بن مشعل يثمن حوكمة شؤون السجناء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 صفر 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1846291

تسلم صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، بمكتبه بإمارة منطقة القصيم، بحضور وكيل إمارة منطقة القصيم المساعد للحقوق صالح بن عبدالله البرادي المشروع المعدّ من قبل مدير إدارة شؤون السجناء والموقوفين بإمارة القصيم سعود بن جامل الرشيدي، والخاص بـ"حوكمة إجراءات أعمال إدارة شؤون السجناء والموقوفين مع ضوابط الإعفاءات بالإدارة."

وقد استمع سموه لشرحٍ موجز عن مراحل هذا المشروع وما يحتويه من إجراءات كما استمع سموه لإيضاح عما تقوم به إدارة شؤون السجناء من مهام واختصاصات كتدقيق لكشوف السجناء والموقوفين التي تُعرض حالتهم على إمارة القصيم، والتأكد من صحة الإجراءات وسلامتها، تمهيداً للرفع عنها بعد ذلك إلى وزارة الداخلية، وإعداد بيانات بأسماء السجناء الذين يستحقون العفو تمهيداً لرفعها في المناسبات المعتادة للعفو، ومتابعة قضايا السجناء أو الموقوفين لمعرفة ما تم في هذه القضايا والمطالبة بالإسراع بالبت فيها وقد وجه سموه باعتماد هذا المشروع في العمل وتنفيذه، مثمناً ما شاهده واطلع عليه بما تقوم به إدارة شؤون السجناء والموقوفين بإمارة القصيم في متابعة كل ما يحتاجه السجناء والموقوفين وماله علاقة بحفظ حقوقهم، والرعاية الصحية والاجتماعية، وحرصهم على متابعة وسرعة تنفيذ التعليمات التي تصدر بالعفو عن السجناء

والموقوفين والعمل على تذليل كل ما يعيق التنفيذ، سائلاً الله لهم التوفيق والسداد، وأن يجعل ما قدموه في خدمة السجين ومتابعة قضيته في موازين حسناتهم .
من جهة أخرى التقى سمو أمير منطقة القصيم بمدير مكتب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم في القصيم عبدالله بن صالح المريف بمناسبة تكليفه مديراً لمكتب الهيئة بالمنطقة وبارك أمير منطقة القصيم للمريف تكليفه، مثمناً دور الهيئة المهم في رصد الأموال للقاصرين والتعامل معها وفق الأنظمة الشرعية، وتعزيز كافة الحقوق للمستفيدين من خدماتها وتنميتها وإدارتها، مثمناً عالياً الدور الإصلاحي الذي تقوم به الهيئة تجاه المشمولين بالنظام، وحفظ الأموال وتنميتها، متمنياً للجميع في المكتب كل التوفيق والسداد.
من جانبه قدم مدير مكتب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم بالمنطقة شكره وتقديره لأمير منطقة القصيم، مؤكداً على أن توجيهات سموه ستكون نبراساً للعمل وتطويره بالمنطقة وخدمة كافة المستفيدين، مبيناً على أن ما تقدمه الهيئة من خطط في الوصاية على أموال القُصَر الذين لا ولي ولا وصي لهم، وكذلك إدارة أموالهم، وحفظ الديات والتركات المتنازع عليها، حتى ينتهي الإيجاب الشرعي فيها، مبيناً على أن فرع القصيم هو فرع ذكي لتقديم كافة الخدمات إلكترونياً للمشمولين ضمن خدمات الهيئة والتي تسعى إلى التطوير بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030م.

"نزاهة" و"فاتف" يبحثان مخاطر الفساد المرتبطة بالجريمة وكورونا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 صفر 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/703486

المدينة - الرياض

A A

بحث رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد مازن بن إبراهيم الكهموس أمس مع رئيس مجموعة العمل المالي (فاتف) الدكتور ماركوس بلير التعاون بين الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد حول العالم، والحد من الملاذات الآمنة للفاسدين، ومخاطر الفساد المرتبطة بالجريمة المنظمة وجائحة كورونا. وأوضح الكهموس أنه بحكم رئاسة المملكة لدول مجموعة العشرين للعام 2020م، وإيمانا منها بأهمية تعزيز جهود مكافحة الفساد بدول المجموعة، حرصت القيادة السياسية على تبني دول مجموعة العشرين مجموعة من المبادرات الفريدة من نوعها في تاريخ المجموعة ، ومن ذلك عقد اجتماع وزاري لمكافحة الفساد بمجموعة العشرين، والاتفاق على بيان وزاري يكون بمثابة خارطة طريق للعالم للتغلب على هذه التحديات.

من جهته، شكر رئيس (الفاتف) المملكة على عقد هذا الاجتماع، وأوضح أن الأموال غير المشروعة تعد أحد أبواب الفساد، وأن (الفاتف) داعم لجهود المملكة في تعزيز التعاون بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم، بما يعزز الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي (فاتف).

المملكة: 6 برامج لدعم المرأة في سوق العمل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 صفر 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/703489

واس - نيويورك

A A

قالت المملكة إن مجال حقوق المرأة والنهوض بها يعد من أكثر المجالات نصيباً من الإصلاحات والتطورات ولاسيما في سوق العمل بهدف تعزيز حقوق المرأة في شتى المجالات بما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة.

وقال عضو وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة السكرتير ثاني محمد خشعان، في كلمة المملكة التي ألقاها امس خلال المناقشة العامة لأعمال اللجنة المعنية بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية (الثالثة) خلال الدورة الـ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن وفد المملكة يضم صوته للبيان الذي ألقاه وفد غويانا نيابة عن مجموعة 77 والصين.

وأشار إلى تمكين المرأة من خلال الوصول إلى مراكز اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص وتقلّدها مناصب مهمة كنائب وزير وسفيرة، ومدير جامعة، ورئيس لمجالس إدارة عدد من الشركات، كما ازدادت مشاركة النساء في المجالات القانونية كالمرافعة في المحاكم والعمل في النيابة العامة.

ولفت إلى إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة في سوق العمل، ومن ذلك برنامج «قرّة» لدعم خدمة ضيافة أطفال المرأة العاملة، وبرنامج «وصول» لدعم نقل المرأة العاملة، وبرنامج «العمل الحر» و»العمل عن بعد» الذي يوسع دائرة الفرص لزيادة دخل المرأة وتمكينها اقتصادياً وبرنامج «حماية الأجور» لتأمين بيئة عمل آمنة في القطاع الخاص.

كما تم إنشاء المنصة الوطنية للقيادات النسائية وإطلاق برامج تدريب القيادات النسائية وإعادة تشكيل مجلس هيئة حقوق الإنسان في 2020 بتمثيل متساوٍ في عضويته بين الرجال والنساء.

وصدرت حزمة من التعديلات على اللوائح كان أبرزها التعديل على نظام التأمينات الاجتماعية لمساواة سن التقاعد بين النساء والرجال، و إجازة وضع بكامل الراتب مدتها 70 يوماً.

برامج دعم المرأة

برنامج «قرّة» لدعم خدمة ضيافة أطفال المرأة العاملة

برنامج «وصول» لدعم نقل المرأة العاملة

برنامج «العمل الحر» و»العمل عن بعد«

برنامج «حماية الأجور«

لتأمين بيئة عمل آمنة في القطاع الخاص

إنشاء المنصة الوطنية للقيادات النسائية

إطلاق برامج تدريب القيادات النسائية

إجازة وضع بكامل الراتب مدتها (70) يوما

أكد أن خطة العمل الشاملة لا تردع إيران من تطلعاتها النووية

مجلس الوزراء: الموافقة على الترتيبات التنظيمية لـ" مركز أمن المسافرين»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 20 صفر 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2043875

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود جلسة مجلس الوزراء، أمس (الثلاثاء) - عبر الاتصال المرئي - والتي نوه المجلس خلالها بما اشتملت عليه كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام قمة مجموعة تواصل المجتمع الحضري**(U20)** ، من اهتمام رئاسة المملكة لمجموعة العشرين بموضوعات التنمية الحضرية وبرامجها ومشروعاتها وفق رؤية المملكة 2030، وتأكيده أن الأولوية القصوى والآنية هي مكافحة جائحة كورونا وتبعاتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتمركز الجهود للوصول إلى لقاح للفايروس، والتأكد من تحقيق العدالة والشمولية في توفيره للجميع، مع مراعاة احتياجات الدول الأكثر فقراً، والتركيز في معالجة تحديات حماية الأرواح، واستعادة النمو، والحفاظ على الوظائف وركائز المعيشة، لتحقيق الازدهار لجميع الشعوب، وتعزيز تكافؤ الفرص، واتخاذ إجراءات عاجلة تسهم بدعم المدن في جهودها بالاستجابة الدولية الموحدة لمواجهة الجائحة.

دعم القطاع العقاري والسكني

ثمن المجلس، ما توليه القيادة الحكيمة من دعم للقطاع العقاري والسكني بما يشكله من محور مهم في التنمية الاقتصادية، وحرص على المواطنين في التخفيف عنهم، وتلمس احتياجاتهم ومراعاة ظروفهم، وتمكينهم من امتلاك مساكنهم، وذلك إثر صدور الأمر الملكي القاضي بإعفاء جميع التوريدات العقارية التي تتم على سبيل نقل الملكية والبيع من ضريبة القيمة المضافة، وفق الإجراءات والضوابط المحددة لذلك.

الوقوف أمام تجاوزات إيران

شدد المجلس على مطالبة المملكة في الأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بضرورة وقوف المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه التجاوزات والخروقات للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي ترتكبها إيران وخاصة الاتفاق النووي المسمى خطة العمل الشاملة المشتركة التي لا تشكل أي رادع لإيران من تطلعاتها النووية، وإعادة التأكيد على أهمية الالتزام بركائز معاهدة عدم الانتشار النووي.

دعم وتقدير لجهود المعلم

تناول المجلس احتفاء المملكة باليوم العالمي للمعلم، منوهاً بما يجده المعلمون والمعلمات من دعم واهتمام القيادة الحكيمة لتمكينهم من أداء رسالتهم، وتدريبهم وتأهيلهم، وتوفير الإمكانات التي تعزز من مشاركتهم، بما يواكب رؤية 2030، ودورهم في بناء الإنسان، معرباً عن تقديره لما يبذله المعلمون والمعلمات من جهود مميزة في إعداد أجيال المستقبل، وما يسطرونه من قصص التفاني والإخلاص لأداء رسالتهم السامية هذا العام باستمرار العملية التعليمية عن بعد.

العودة التدريجية لأداء العمرة

استعرض المجلس مجمل التقارير المتصلة بجائحة فايروس كورونا على المستويين المحلي والدولي، وما أظهرته الإحصاءات في المملكة، من تواصل مؤشر انخفاض الحالات النشطة والحرجة المصابة بالفايروس، واستمرار ارتفاع حالات التعافي ـ ولله الحمد ـ، مع المتابعة الدائمة في الرصد لكل المستجدات على الأصعدة كافة.

وتابع المجلس، بدء تطبيق المرحلة الأولى من العودة التدريجية لأداء مناسك العمرة، وما تم اتخاذه من إجراءات احترازية ووقائية لتوفير أقصى درجات الرعاية لقاصدي المسجد الحرام، والحفاظ على صحتهم وسلامتهم، ليؤدوا نسكهم في أجواء صحية وآمنة، إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي العهد.

المملكة تدعم وحدة السودان

أعرب المجلس، عن التهنئة لقيادة وشعب جمهورية السودان الشقيق بمناسبة التوصل إلى اتفاق جوبا للسلام، مؤكداً أن حكومة المملكة عازمة على الاستمرار في دعمها للجهود الرامية إلى محافظة السودان على سيادته ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية وحمايته من التدخل الخارجي، وعلى مكانته عربياً وإسلامياً، وكذلك دعمها للشعب السوداني لتحقيق طموحاته وآماله المشروعة، وثقة المملكة في قدرة الأشقاء في السودان على المضي قدماً في طريق السلام وتجاوز تبعات الماضي وصناعة مستقبل مشرق.

صحيفة سبق الإلكترونية
SABQ ONLINE NEWSPAPER

النيابة العامة تأمر بتوقيف وافد بمنطقة مكة المكرمة قام بربط طفل وتعذيبه بسوط

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 20 صفر 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
https://sabq.org/jB4s3x

أكد مصدر مسؤول في النيابة العامة أنه بناءً على ما تم رصده في مركز الرصد النيابي من قيام شخص بربط طفل والاعتداء عليه بضربه بسوط، فقد صدر بشأنه توجيه معالي النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب بتحريك الدعوى الجزائية بحقه.

وبناء على ذلك فقد تم تحديد هوية المذكور واتضح أنه وافد يقيم في مكة المكرمة، فتم القبض عليه بعد التحقق من كونه المعني بالإجراء، ومباشرة إجراءات التحقيق تجاهه والأمر بتوقيفه.

وأوضح المصدر أن للطفل حماية جنائية تتمثل في حرمة الاعتداء عليه وتعنيفه، طبقاً لنظامي حماية الطفل والحماية من الإيذاء.

وشدد المصدر المسؤول أن النيابة العامة تقف بحزم تام تجاه كافة السلوكيات المنطوية على ما يمس حقوق الطفل أو ينتهكها وتُشكّل جريمة، ومباشرة إجراءات الدعوى الجزائية في هذا الشأن تحت طائلة العقوبات المقررة لذلك نظاماً، وفقاً لاختصاصها بموجب المادتين (١٥-١٧) من نظام الإجراءات الجزائية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أبرز حلول تجاوز تحديات سوق العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 20 صفر 1441هـ - 07 أكتوبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/10/07/article_1939021.html

عبد الحميد العمري

ارتفعت أهمية اتخاذ كثير من الإجراءات والتدابير اللازمة لرفع معدل التوطين في سوق العمل المحلية، ولأجل خفض معدل البطالة بين المواطنين والمواطنات، قياسا على النتائج التي أظهرتها النشرة الأخيرة لإحصاءات سوق العمل المحلية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، كان من أبرز ما كشفت عنه ارتفاع معدل البطالة إلى 15.4 في المائة (8.1 في المائة للذكور، 31.4 في المائة للإناث)، إضافة إلى ارتفاعه بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية بكالوريوس إلى 21.3 في المائة، وللشريحة العمرية 20 - 24 عاما إلى 35.4 في المائة، إضافة إلى ما سبق استعراضه في المقال السابق "قراءة تطورات سوق العمل المحلية للربع الثاني 2020" من تطورات مهمة.

كل ذلك يؤكد ضرورة العمل وفق منظومة متكاملة من جميع الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاع الخاص، لتنفيذ إجراءات أكثر سرعة وجرأة، يؤمل معها أن يتحقق لنا جميعا عامل التفوق على ما يواجهه الاقتصاد الوطني من انعكاسات نتجت عن انتشار الجائحة العالمية لفيروس كورونا كوفيد - 19، وعمت بآثارها السلبية الاقتصاد العالمي بأسره، ما دفع كثيرا من دول العالم إلى انتهاجها كثيرا من السياسات والبرامج الاستثنائية، اقتضتها المرحلة الراهنة من حياة المجتمعات حول العالم، كانت المملكة سباقة في هذا المضمار، بصدور الأمر الملكي الكريم مع أول بداية الجائحة العالمية، القاضي باستثناء العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة بتلك الجائحة من المواد: الثامنة، العاشرة، الـ 14 من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، ومنح الحق لصاحب العمل عوضا عن إنهاء عقد العامل السعودي أن يتقدم إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بطلب صرف تعويض شهري للعاملين لديه بنسبة 60 في المائة من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر (تم تمديده لاحقا)، بحد أقصى تسعة آلاف ريال شهريا، وبقيمة إجمالية تصل إلى تسعة مليارات ريال، وعدد المؤهلين للاستفادة من التعويض يتجاوز 1.2 مليون عامل سعودي.

في المرحلة التي يواجه خلالها الاقتصاد الوطني تراجعا في النمو الحقيقي له وصل إلى 7.0 في المائة بنهاية الربع الثاني 2020، وتراجعا بنسبة أكبر للقطاع الخاص وصلت إلى 10.1 في المائة خلال الفترة نفسها، ما يشير إلى ارتفاع صعوبات توفير وظائف جديدة خلال هذه المرحلة غير المواتية، ما يدعو بكل تأكيد إلى الأهمية القصوى للتركيز على سياسة إحلال الوظائف كأول وأهم الخيارات المتاحة خلال هذه الفترة، وهو الخيار العملي الحقيقي الأقل تكلفة والأعلى عائدا مقارنة ببقية الخيارات الأخرى، كما أنه الخيار الأسرع جلبا للنتائج الملموسة على مستوى رفع معدل التوطين، وخفض معدل البطالة على حد سواء، ولتحقيق وترجمة هذا الخيار على أرض الواقع، وجني ثماره في الأجلين القصير والمتوسط، سيكون من الأهمية اتخاذ وإقرار عديد من التدابير الحازمة جدا، وما تتطلبه بالضرورة من ارتفاع عال جدا لدرجات الالتزام من قبل الأجهزة الحكومية ومنشآت القطاع الخاص كافة دون استثناء.

يتشكل خيار إحلال الوظائف المأمول إنفاذه وتطبيقه خلال المرحلة الراهنة من عدد من الإجراءات، من أهمها: (1) إيقاف استقدام العمالة الوافدة لمدة عامين مقبلين لمصلحة الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء، وإن اقتضت الحاجة عند نهاية هذه الفترة، يمكن تمديد العمل بإيقاف الاستقدام حسبما تقتضيه الحاجة حينئذ ووفقا لما يستجد من مؤشرات لسوق العمل المحلية، على رأسها مستوى معدل البطالة في نهاية الفترة.

(2)إقرار برنامج توطين الوظائف العليا والقيادية والتنفيذية في مختلف منشآت القطاعين الحكومي والخاص، ووضع مسار زمني إلزامي لا تتجاوز فترة اكتمال تنفيذه سقف عامين مقبلين (نهاية 2022)، تتم جدولة تحقيقه وإنجازه حسب مختلف نشاطات تلك المنشآت، وهو البرنامج الذي طالما أثبتت أوضاع وتطورات سوق العمل المحلية الحاجة الماسة إلى إقراره خلال العقد الزمني الماضي في ظل معدلات نمو الاقتصاد الوطني، وفي ظل معدل بطالة بين المواطنين أدنى

بكثير مما أصبح ماثلا أمام الجميع، وتؤكد المرحلة الراهنة ارتفاع أهميته والعمل به على وجه السرعة، وأن على جميع منشآت القطاعين الحكومي والخاص الالتزام به، وترجمته على أرض الواقع داخل كل منشأة من تلك المنشآت.
إنها خيارات قد يصفها كثيرون بالقساوة، التي ستكون لها آثار عكسية على عديد من النشاطات الاقتصادية، إلا أن تلك الآثار العكسية مهما بلغت وجاهة نظر أصحاب تلك التبريرات والحجج تظل أدنى بكثير في جميع الأحوال من الآثار المحتملة عن ارتفاع معدل البطالة إلى المستوى الذي وصل إليه، بل قد يشهد مزيدا من الارتفاع، إن لم يتم اتخاذ مثل هذه الحلول الاستثنائية المؤقتة، التي اقتضى العمل بها ما حملته المرحلة الراهنة من تحديات جسيمة جدا جثمت أمام جميع اقتصادات العالم، لا اقتصادنا الوطني فحسب، وضرورة الاعتماد على ما يتمتع به من موارد وإمكانات وفرص تكاد تكون معدومة تماما لدى كثير من الاقتصادات الأخرى حول العالم، التي ترتقي إلى أن يعتمد اقتصادنا الوطني عليها كأحد أهم الخيارات المتاحة في ظل هذه الظروف غير المواتية على الجميع في شتى بقاع المعمورة.
ختاما: لطالما كتب NOURIEL ROUBINI أكثر من مرة في عديد من مقالاته: "إن السياسات التنظيمية المتساهلة تفضي إلى الأزمات المالية والركود". وهذا فعلا ما أثبتته تجارب كثير من الاقتصادات طوال العقود الماضية، ما يعني بالضرورة أنه يمكن القول: إن السياسات التنظيمية الحازمة لن تفضي إلى الأزمات المالية والركود، بل ستدفع بالاقتصاد نحو الاستقرار والنمو المطرد.

الرياض
www.Alriyadh.com

تجربة التعليم عن بعد في مدارسنا

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 صفر 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1846319

أ.د. عبدالمحسن الداود

هذه التجربة لو استمرت بوتيرة متزايدة مستقبلاً فقد تؤدي إلى انعزال الطالب اجتماعياً بسبب عدم خوضه تجارب حقيقية في التعامل مع الآخرين، ومعالجة مشكلاته الاجتماعية والنفسية في الحياة الحقيقية، وهو ما يحتاجه الطالب في مسيرة حياته العملية المستقبلية لاحقاً..

لم تكن تجربة التعليم عن بعد التي تم تطبيقها منتصف الفصل الدراسي الماضي وبداية العام الدراسي الحالي إلا لضرورة فرضتها الظروف الاستثنائية لجائحة كورونا، حفاظاً على صحة الطلاب والطالبات والهيئتين التعليمية والإدارية بعد توقف الدراسة، إلا أن التجربة في مراحلها الأولى شابها بعض العقبات التقنية التي أدت إلى قيام وزارة التعليم باتخاذ قرار ترحيل جميع الطلاب والطالبات بناء على نتائجهم في الفصل الدراسي الأول إلى المراحل التالية.
والآن وبعد أن قررت وزارة التعليم استمرار التعليم عن بعد لمدة سبعة أسابيع في الفصل الدراسي الأول الحالي 1442 على أن تخضع للتقويم بعد هذه الفترة، وبما أن هذه التجربة الثانية مضى عليها الآن خمسة أسابيع، فيتبادر إلى الذهن تساؤل عن النتائج الإيجابية والسلبية على المسار التعليمي بصفة عامة طلاباً ومعلمين خاصة أن الأسبوع الأول من هذه التجربة الثانية وتطبيق (مدرستي) لم يكن بالصورة المطلوبة.
وقبل الحديث عن الإيجابيات والسلبيات، يبرز تساؤل آخر يتعلق بنوع السيناريوهات التي أعدتها وزارة التعليم قبل اتخاذ قرار الاستمرار في تجربة التعليم عن بعد، خاصة أن الأسبوعين الأولين مضيا دون استفادة فعلية حقيقية من منصة (مدرستي)، فهل هذا يعني أن وزارة التعليم لم تكن مستعدة أصلاً للاستمرار في التجربة، أم أنها تتوقع أن تعود الدراسة بشكل مباشر؟
طبعاً لا يمكن إنكار أن قوة البنية التقنية التحتية في المملكة ساعدت كثيراً على تنفيذ هذه التجربة بمعوقات بسيطة جداً، كما أنها أعطت وزارة التعليم فرصة لمعالجة بعض جوانب القصور في بنية التعليم الإلكتروني، كما أن من الإيجابيات الأخرى أن المعلمين والمعلمات اضطروا للتعامل مع هذه التجربة مما جعلهم أكثر استعداداً وتقبلاً لاستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني في تجربتهم التعليمية المستقبلية، يضاف إلى ذلك أيضاً أن الطلاب والطالبات تأقلموا بشكل أفضل مع هذه

التجربة، فأصبحوا قادرين على التعامل مع الشروحات والواجبات المدرسية بطريقة مختلفة مما يؤكد أن هذه التجربة يمكن أن تستمر لاحقاً بأفكار ووسائل جديدة لتكون داعماً قوياً للتعليم التقليدي وليس بديلاً عنه.
ومع هذه الجوانب الإيجابية للتجربة لابد من التأكيد على أهمية المدرسة والمبنى المدرسي، وضرورة التفاعل المباشر بين الطالب والمعلم، وبين الطالب وزملائه في الفصل وفي فناء المدرسة، وهذا ما تفتقده تجربة التعليم عن بعد، فعملية الانضباط المدرسي، ومتابعة فهم الطلاب للشروحات، وعدم وجود البيئة الدراسية التفاعلية المساعدة في الرفع من استجابة الطالب، واقتصار المادة التعليمية في معظم الأحيان على الجزء النظري من المادة العملية دون وجود تطبيقات معملية خاصة في المواد العلمية، يضاف إلى ذلك أن الطالب يبذل جهداً مضاعفاً لاستيعاب المادة العلمية مما يضطره إلى البقاء فترة أطول من المعتاد على جهاز الحاسب الآلي أو أي أجهزة حاسب أخرى، ومعلوم التأثيرات الصحية والنفسية السلبية على الطالب والأسرة لقاء ذلك، كما أن الطالب يفتقد في تجربة التعليم عن بعد إلى التقويم التربوي في تنشئته، وتصحيح سلوكياته التفاعلية مع الطلاب الآخرين والهيئة التعليمية. وأخيراً التأكد أصلاً من وجود الطالب في منصة التعليم الإلكتروني. جميع هذه السلبيات تعد من العوائق التي تجعل عملية تقويم أداء الطالب صعبة للغاية، وتشير إلى أن هذه التجربة لو استمرت بوتيرة متزايدة مستقبلاً فقد تؤدي إلى انعزال الطالب اجتماعياً بسبب عدم خوضه تجارب حقيقية في التعامل مع الآخرين، ومعالجة مشكلاته الاجتماعية والنفسية في الحياة الحقيقية، وهو ما يحتاجه الطالب في مسيرة حياته العملية المستقبلية لاحقاً.
الجانب الآخر هو أننا ننسى أن هذه التجربة جاءت للضرورة، فأتمنى من المسؤولين في وزارة التعليم أن لا يركزوا على أنها ستكون بديلاً عن التعليم التقليدي، بل العكس يفترض التأكيد على أنها ستكون داعماً للتعليم التقليدي ومسانداً له سعياً إلى تطوير العملية التعليمية، وتحسين مخرجاتها، فمهما تحدثنا عن التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد ومميزاته الكثيرة فلن يكون بديلاً مناسباً عن التعليم التقليدي.
وفي تجربة التعليم عن بعد، أتمنى من وزارة التعليم أن تدعم تجارب المدارس الأهلية التي قررت الاستعانة بمنصات مختلفة عن منصة (مدرستي) حيث إن من الملاحظ أن الشكوى من منصات المدارس الأهلية والعالمية أقل بمراحل من الشكوى من منصة (مدرستي) الحكومية، كما أن وزارة التعليم مطالبة أيضاً بتقديم نوع من الدعم المعنوي والمادي للمدارس الأهلية والعالمية وخاصة الصغيرة منها والتي لا يتوفر لديها سوى ترخيص رياض أطفال، فقد تضررت كثيراً بتجربة التعليم عن بعد حتى إن عدداً منها قرر التوقف المؤقت، والبعض الآخر تخلص من الترخيص، ووزارة التعليم لديها إحصائيات دقيقة عن هذه المدارس المتعثرة، والقيادة أكدت في تصريحاتها مراراً وتكراراً بأنها ستدعم القطاعات المتعثرة، ولاشك أن المدارس الأهلية الصغيرة تأثرت كثيراً وهي بحاجة إلى التفاتة حقيقية لتواصل نشاطها في دعم القطاع التعليمي.

كاريكاتير

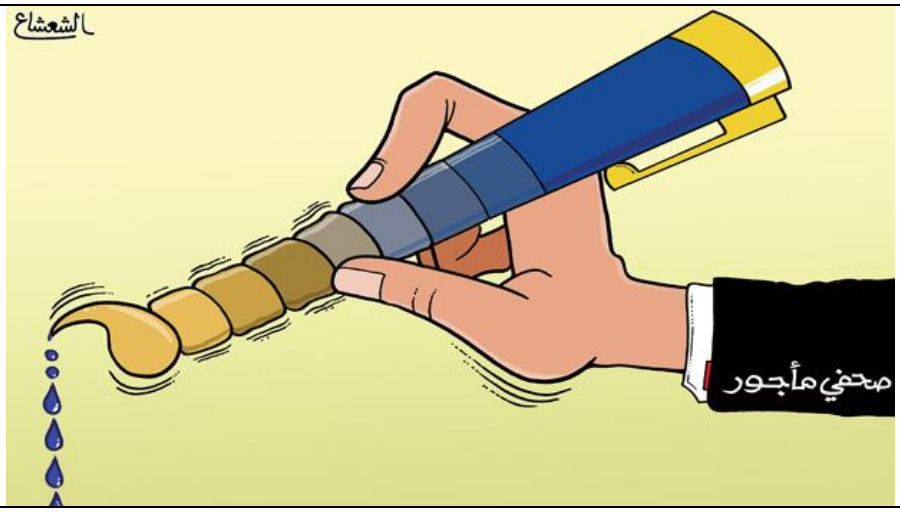

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 20 صفر 1442 - 07 أكتوبر 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20201007/cr3.htm

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 صفر 1442هـ - 07 أكتوبر 2020م

https://www.al-madina.com/article/703454

1